



القوى السياسية وصراع الاضداد في مجلس الشورى الإسلامي
١٩٨٨-١٩٨٤

أ.م.د عبد الامير عبد الحسن هاشم

الجامعة العراقية / كلية الآداب

abdulameer.a.hashim@aliraqia.edu.iq



*Political Forces and the Struggle of Opposites in the Islamic Consultative
Assembly of Iran (1984-1988)*

Dr. Abdul Amir Abdul Hassan Hashim
Al-Iraqia University / College of Arts



المستخلص

سجلت المعارضة البرلمانية حضورها في السلطة التشريعية في مجلس الشورى الاسلامي الإيراني ، وهي بلا شك امتداد لكل حركات المعارضة البرلمانية السابقة التي شهدتها البلاد ما بعد تأسيس أول مجلس نيابي عام ١٩٠٦م، وحتى اليوم، إذ كان الصراع بين جناحين من حزب واحد هو الحزب الجمهوري الإسلامي ، بين جناح يساري يمثله مير حسين موسوي^(١) والجناح اليميني المتمثل بالشخصيات المخضمة للثورة الإسلامية، وهذا الصراع كان نتيجته طبيعية بسبب ظروف الحرب مع العراق التي ألقت بضلالها على الوضع الاقتصادي وارتفاع مستوى التضخم والاعتماد فقط على الاقتصاد المقاوم.

الكلمات المفتاحية، القوى السياسية، صراع الاضداد، مجلس الشورى، إيران.

Abstract

The parliamentary opposition made its presence felt in the Iranian Islamic Consultative Assembly (Majlis), it is undoubtedly a continuation of all previous parliamentary opposition movements the country has witnessed since the establishment of the first parliament in 1906. The conflict was between two factions within the same party, the Islamic Republican Party: a left-wing faction represented by Mir Hossein Mousavi and a right-wing faction comprised of veteran figures of the Islamic Revolution. This conflict was a natural consequence of the war with Iraq, which negatively impacted the economic situation, leading to high inflation and a reliance solely on a resistance economy..

Keywords: Political Forces, Opposites, Consultative Assembly, Iran.

بسم الله الرحمن الرحيم

إشكالية الدراسة

حددت مشكلة الدراسة في بعدها الاقتصادي، منذ نهاية الدورة الأولى والتأكيد على أهمية وضع الخطط الاقتصادية التي تتوافق مع طبيعة المتغيرات التي تشهدها البلاد، لذا برز جناحين سياسيين داخل الحزب الجمهوري الإسلامي، جناح يطالب بإجراء إصلاحات اقتصادية قائمة على رؤية رفع الدولة يدها عن الاقتصاد والاحتفاظ بالنفط والصناعات الثقيلة، وترك التجارة والاستيراد والتصدير وباقي الصناعات للقطاع الخاص، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وجناح آخر يميني يدعو إلى أن تبقى الدولة هي الموجه وعدم السماح للاستثمارات الأجنبية للوصول إلى إيران لأن ذلك يؤدي إلى سحق الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وبين هذا الأمر وذاك نشطت المعارضة البرلمانية.

فرضية الدراسة :

وضع الباحث فرضية قائمة على تنشيط حركة المعارضة داخل قبة مجلس الشورى كحالة صحية تدفع بالسلطة التشريعية إلى اتخاذ قرارات وإصدار قوانين مدروسة وفاعلة ولتعزيز هذه الفرضية برزت الأسئلة الآتية :

١. إلى أي مدى تستطيع حركة المعارضة البرلمانية في مجلس الشورى الإيراني فرض وجودها كسلطة ضاغطة وفاعلة .
٢. هل نجحت المعارضة البرلمانية في احتواء مشكلات الاقتصاد الإيراني وقدمت طروحات بديلة .

المبحث الأول : فاعلية القوى السياسية في إيران عشية الانتخابات البرلمانية

مثلت القوى الفاعلة في الساحة السياسية الإيرانية قبل الشروع في انتخابات مجلس الشورى في دورته الثانية هي الاحزاب الاسلامية ، وفي مقدمتها الحزب الجمهوري

الإسلامي الذي كان يسيطر على اهم المراكز الحساسة والمفصلية في الدولة ، كرئاسة مجلس الشورى الاسلامي ورئاسة السلطة القضائية ومعظم السلطات التنفيذية المتمثلة برئاسة الجمهورية والكابينة الوزارية (١) .

تكون الحزب الجمهوري الإسلامي (٢)، من عدة اجنحة كجماعة العلماء المجاهدين ، وجمعية مدرسي حوزة قم ومنظمة مجاهدي الثورة الاسلامية ، ومنظمة المعلمين الاسلامية ، ومكتب تعزيز الوحدة وبيت العامل وبعض التنظيمات الاخرى .

وبسبب هذه السيطرة المطلقة للحزب الجمهوري الإسلامي بدأت تظهر بوادر الانشقاق من الخفاء الى العلن ، فحزب كالحزب الجمهوري الذي التي انضوت تحته كل القوى الاسلامية وطلبة الجامعات وتجار البازار بكل الاصناف ، وأدى ذلك لبروز جناحين يميني ويساري مثل الجناح اليميني ومعظم القوى الاسلامية ، كما ان رئيس الوزراء المقترح مير حسين موسوي (٣) ، للكابينة الوزارية كان على رأس الجناح اليساري فضلاً عن أن بعض القوى الاسلامية كان ثقلها الاكبر من الطلبة والاكاديميين ، كانت بوادر الانشقاق موجودة لكنها ظهرت الى العلن داخل الحزب الجمهوري الإسلامي لبروز مشاكل داخلية أكثر منها مشاكل خارجية ، وبهذا الخصوص صرح النائب مصطفى ناصري عن دائرة زنجان قائلاً : " كان السبب عدم البت في القرارات المصيرية هو عدم توحيد المجلس بسبب خلفيات بعيدة عن المصلحة العامة " (٤) .

وبشروع الدورة الثانية بدأ الخلاف يتسع وحث الشيخ اكبر هاشمي رفسنجاني (٥) ، على توحيد القوى السياسية في مواجهة التحديات التي أحاطت بالدولة قائلاً: " ان الاختلاف بين الاجنحة الموجودة هي حرجاً على الثورة ومكتسباتها ولاسيما أن البلاد في حالة حرب ويجب ان ننبذها في الوقت الحاضر" (٦) .

وصرح موسوي خوئينيها^(٧)، صاحب الدور الاكبر في انشقاق الروحانيين عن جمعية الروحانيين بقوله " وجود تيارين بأسمين وبتفكيرين ورؤيتين موجب لرشد وتطور نظام الجمهورية الإسلامية"^(٨)، كما صرح النائب عن الأقلية الأشورية الكلدانية أرتور خناشو عن اختلاف الاجنحة داخل مجلس الشورى " ان هذا الاختلاف يولد أجواء نقاشية فاعلة داخل المجلس وهي أنشطة تعمل على ديمومة المجلس"^(٩) .

ولعل من اهم الاسباب التي ادت الى بروز جناحين في هذه الدورة وظهورها الى العلن هو وصول رئيس وزراء يحمل افكار يسارية رغم انه من الحزب الجمهوري الإسلامي وهو مير حسين موسوي ، إذ بدأ هذا الجناح يستقطب الطلبة الاسلاميين وجمعية الاساتذة الجامعيين من خلال مكتب تعزيز الوحدة الموجود اصلاً داخل الحزب وبذلك بدأت معالم قوة الجناح اليساري تظهر داخل الحزب^(١٠) ، واستثمر الجناح اليساري القضية الاقتصادية لمواجهة سيطرة الجناح اليميني داخل الحزب وفي مجلس الشورى، ولتبرير استقلال مير حسين موسوي في اختيار كابينته الوزارية التي لم تشكل بعد، كما اجتهد هاشمي رفسنجاني لردم الهوة بين الجناحين ولكن جهوده لم تثمر ، ففي اجتماعات الشورى المركزية للحزب بقي الجناح اليساري مصراً على مواقفه وبدأت الصراعات والحملات الكلامية بين الجناحين، وانتهت الخلافات ببروز ثلاث اجنحة هي اليمين واليسار والمعتدلين حتى وصلت الى المشاجرات ، وصلت أصدائها الى الامام الخميني الذي ابدى قلقه حيال ذلك^(١١) .

وكانت من أهم قضايا الخلاف هي سيطرة الحزب على الدخول في العضوية من خلال معرف (تزكية) من الحزب ، إذ صرح عضو الحزب والمسؤول في تنظيمات خراسان هادي خامنئي بهذا الخصوص " أنا أحد اعضاء الحزب عن خراسان ونائب عن خراسان في الدورة الاولى لمجلس الشورى الاسلامي ، اراد بعض الاصدقاء المقربين

أن أكون احد المرشحين عن الحزب في الدورة الثانية لأمثلم كنائب عن خراسان ، ولم يدعمني الحزب رغم أنني من الاعضاء المؤسسين" (١٢) ، وهذه بعض خلاقات اعضاء الحزب .

شهدت هذه الدورة التقارب الفكري أكثر بين الحزب وجمعية رجال الدين المجاهدين في طهران ، إذ ضم هذا الائتلاف ٢٥ نائباً (١٣) ، والمشكلة الثانية التي اكتسحت الحزب هي قوة الاكاديميين التي انضوت تحت الجناح اليساري ، واعتبر الجناح اليميني ان حضور الاكاديميين في المواقع القيادية في السلطتين التشريعية والتنفيذية يؤثر على مسيرة الحكومة الاسلامية ، بينما يرى بعض اعضاء الحزب ان بث دماء جديدة ومتخصصة أفضل للحزب والجمهورية ، واعتبر ذلك حق طبيعي لكل الافراد والجماعات ، وهو ما حفز شرائح من الاكاديميين وغيرها من الشرائح الى تأييدهم ودعم الجناح اليساري والذي فسح المجال لكل الفئات للمشاركة في الانتخابات السياسية والتشريعية إذ صرح مهدي كروبي الممثل عن الجناح اليميني " ان كل من يشارك في الانتخابات السياسية والتشريعية يجب ان يكون تحت اشراف رجال الدين" (١٤) .

صرح الإمام الخميني بتاريخ ٣١ / آذار / ١٩٨٤ قائلاً : " الانتخابات ليست حكراً على رجال الدين ولا الاحزاب ولا التجمعات ، انها تخص الجميع ومن حق الجميع ، سمعت ما يجول في الجامعات من اخبار ، ان ذلك فقط من حق رجال الدين والمفروض ان رجال الدين لا يتدخلون بالجوانب السياسية لأن ذلك ينافي دور المجتهدين ... هل هذا يعني ان خمسمائة شخص يتدخلون بالأمور السياسية والاخرين يكونون خارج الحلبة ليمارسوا اعمالهم اليومية فقط، هذه سابقة خطيرة تمس مستقبل ايران" (١٥) .

انعكست هذه الامور على الانتخابات بشكل واسع وأخذت ردود الافعال آثاراً عميقة داخل الشارع إذ صرح آية الله حسين علي منتظري^(١٦)، حول هذا الموضوع بقوله : " مشاركة الجامعيين في الانتخابات هو حق طبيعي للطلبة ، كما وطالب بزيادة المشاركة ويجب على رجال الدين ان يبتعدوا عن الافراط والتفريط ، ويجب ان يكون المعيار في ذلك صلاح المرشحين "^(١٧) .

استطاع الجناح اليساري بالحزب الجمهوري الإسلامي^(١٨)، ان يغتتم الفرصة ويحتضن فئات كثيرة كالجامعيين وغيرهم ودخلوا الانتخابات بقائمة مستقلة ، وبذلك أستطاع اليساريين بقيادة مير حسين موسوي بعد تهيئة الظروف الموضوعية لهم أن يكون لهم تأثير موازي للجناح اليميني في التأثير والقوة ، والحقيقة ان كل القوى السياسية في وجود الامام الخميني لا تستطيع الخروج عن خط الإمام الخميني ، وهذا ما سارت عليه القوى السياسية والتشريعية ، وبذلك بقي الجناح (اليساري) يعمل تحت مظلة الحزب الجمهوري الإسلامي ، ولكن بمعالم ورؤى تختلف عن ما يراه الجناح اليميني في توجهاته السياسية والاقتصادية والتشريعية .

المبحث الثاني : نشاط المعارضة داخل مجلس الشورى وأثره على السلطة التنفيذية
بعد اجراء انتخابات مجلس الشورى الإسلامي في دورته الثانية (١٩٨٤ - ١٩٨٨) وتم اختيار ١٢٧٥ مرشحاً تنطبق عليهم شروط الترشيح من قبل مجلس صيانة الدستور^(١٩)، وأنسحب ١١٥ مرشحاً وبقي ١١٦٠ مرشحاً لشغل ٢٧٠ مقعداً نيابياً في مجلس الشورى الاسلامي للدورة الثانية من خلال (١٩٣) دائرة انتخابية في شهر آذار ١٩٨٤^(٢٠)، وجرت الانتخابات في اجواء هادئة وبدون اعتراضات من اي طرف وكانت على مرحلتين الاولى في آذار ١٩٨٥، والثانية في (١٧ حزيران ١٩٨٥) وبطريقتين هما:

- أ- الطريقة المباشرة في ١٨٧ دائرة انتخابية .
- ب- الطريقة غير المباشرة في خمس دوائر هي (عبادان - دهلران - مهرا - دشت آزادكان - قصر شيرين - خرمشهر) بسبب أوضاع الحرب في تلك المناطق^(٢١).

فازت أحزاب اليمين ب (١٨) مقعداً واليسار ب (١٢) مقعداً في طهران ، اما بالنسبة للنتائج الكلية في كل الدوائر فكانت الافضلية للياسر في عدد المقاعد^(٢٢) ، وكانت بداية الصدام الاول بين الجناحين هو في مسألة تعيين الكابينة الوزارية والتوافقات عليها.

وهي محل خلاف وصعوبة سيما ان الشخصية التي تم اختيارها لرئاسة الوزراء هي يسارية بامتياز متمثلة بشخص مير حسين موسوي وهنا لا بد من الاشارة الى بعض الامور التي ساهمت في تعقيد مشهد التشكيل الحكومي، وهي استمرار الحرب مع العراق وآثارها الاقتصادية وتتركز تحديداً في موضوع اقرار الميزانية القسرية التي تعين للحرب بكل مستوياتها العسكرية واللوجستية والتي طالب فيها مير حسين موسوي بتقنينها وتحديداً ان ترفع الدولة يدها عن بعض الاقتصادات، وتركها للقطاع الخاص والاحتفاظ بقطاعات معينة تدار من قبل الدولة التي تسيطر على كل الموارد، من التجارة والصناعة والاستيراد والتصدير وغيرها ، وعند هذه المواقف يقف الجناح اليساري تماماً مع موسوي ، بينما رفض الجناح اليميني ذلك وحرص على ادارة اقتصاد الدولة بصورة شاملة^(٢٣) .

أراد موسوي فتح القطاع الخاص على مصرعيه وهو بذلك يحقق غايات عدة اهمها كسب تجار البازار اصحاب الثقل الاكبر في المعادلة الاقتصادية والتأثير في السياسة والانتخابات ، الى جانبه سيما ان دور البازار في احداث الثورة كان كبيراً في الدعم

المالي والجماهيري إذ كان البازار منذ بداية الثورة مع الجناح اليميني ، كما اراد موسوي تجريد الدولة من بعض الصناعات وفتح الاستثمارات الاجنبية ، وهو ما رفضه الجناح اليميني لأن ذلك يستدعي دخول الشركات الاجنبية والمعروف ان تأثير الشركات الاجنبية داخل الدولة دائماً لصالح مشغليهم ، كما ان الجناح اليميني يرى في خطط موسوي سحق للطبقات الفقيرة والمتوسطة وهي الداعم الأكبر للثورة وسبب نجاحها وقيام الجمهورية ، واما ما اعاق برنامج واهداف موسوي هو سيطرة الجناح اليميني على معظم مراكز القرار كرئاسة الجمهورية والقضاء وغيرها، وعندما جاء موسوي بكابينته الوزارية الى مجلس الشورى اضمر ان يبعد رجالات اليمين من كابينته الوزارية ، فكانت النتيجة الحتمية هو الصدام بخصوص كابينته الوزارية ، واصر موسوي على كابينته واصر جناح اليمين على عدم التخلي عن مراكزه الحساسة كالدفاع والداخلية والخارجية وغيرها ، فكانت السجلات طويلة تحت قبة البرلمان في بداية الدورة الثانية^(٢٤) ، وهو ما أدى الى عدم انسيابية التصويت على كابينته موسوي وكان من أهم المتصددين لسياسة موسوي رئيس مجلس الشورى الاسلامي الشيخ هاشمي رفسنجاني^(٢٥)، كما دارت المناقشات حول ضغط موسوي لتفكيك مركزية الدولة في الاقتصاد والتجارة مع وجود ظروف الحرب حيث حصل رئيس الوزراء الموافقة على كابينته الوزارية والتصويت عليها في جلسة علنية إذ تم التصويت في ١٦ ايلول ١٩٨٤^(٢٦) ، وذكّر رئيس المجلس هاشمي رفسنجاني برسالة الامام الخميني في الجلسة بوجوب تقويته الدولة ووضع الايادي ببعضها حيث ابدى معظم النواب راحتهم من رسالة الامام الخميني رغم امتعاض الاقلية منهم^(٢٧) .

وعند استدعاء موسوي للمجلس بهدف عرض الاجراءات وحل المشكلات والتوضيح بشأن ذلك، اعترض على منح الثقة لحكومته كلاً من محمد ميرزايبى نائب عن

فلاورجان ، وولي الله زمني نائب بأبل، وأحمد كاشاكي نائب نطنز ، واحمد اذري قمي نائب قم ، بينما صوت للثقة بحكومة موسوي كلاً من هاشمي رفسنجاني رئيس المجلس ، ومهدي كروبي وهادي غفاري نواب عن طهران ، وصادق خلخالي نائب عن مدينة خلخال ، واسد الله بيات نائب عن زنجان ، ومحمد خزاعي نائب عن مدينة رشت (٢٨) .

وصرح رئيس الجمهورية آنذاك السيد علي الخامنئي^(٢٩)، ان هناك من يدعم موسوي وهناك من لا يدعمه ، هل تعلمون ان ٧٠٪ من المواد الاستهلاكية وما يحتاجه الناس تؤمن من خلال القسيمة الغذائية التي تمنحها الدولة للمواطنين سيما ان بعض المدن تحت مرامي النيران ، وكل هذه الجهود على الحكومة ان تفهم تعقيداتها ، كما ان سبب انخفاض الانتاج في اجزاء مختلفة من المراكز الاقتصادية هو ارتفاع معدل التضخم في البلاد^(٣٠) .

وفي سياق السلطة الرقابية فأن كل حكومة تخضع للتقييم بعد عام من تشكيلها إذ ابدى المجلس اعتراضات كثيرة على وزارة موسوي الذي يسعى بكل جهده لنزع يد الدولة عن الاقتصاد والاعتماد على موارد النفط والصناعات الثقيلة ، وأخذت الآراء تتماوج مع وضد الصراع الاقتصادي الذي يقوده موسوي ، الذي حضي بدعم رئيس مجلس الشورى ورئيس الجمهورية والجنح اليساري الذي مثل الطلبة والبازار النقل الاكبر فيه^(٣١) .

عززت الصحافة موقف موسوي في الميدان الاقتصادي ودعمه بشتى الاساليب اذ ذكرت جريدة كيهان في مقالها بالدفاع عن موسوي وربطت دعم موسوي بدعم قائد الثورة ، وأتهمت مخالفين موسوي بشتى التهم وأتهمت الجناح اليميني بإدارة حملة تشويه ضد موسوي^(٣٢) .

وتصدت جريدة رسالت وهي اللسان الناطق للجناح اليمني وبينت بعض ثغرات وزارة موسوي ، وعينات من تلكا وزارته في الانجاز ، وادعى معظم اعضاء اليمين ان مواقف الامام الخميني من موسوي هو مبدأ أرشادي لا غير ، ولم يصرح بأن موسوي يجب ان يكون رئيساً للوزراء ^(٣٣) ، وعند هذا الجو المشحون أخذت الوفود تذهب الى الامام الخميني بخصوص بقاء موسوي رئيساً للوزراء إذ ذهب ثلاثة اشخاص الى الامام الخميني للوقوف على رأيه بخصوص وزارة موسوي وهم كلاً من مهدي كروبي واقاي جنتي وناطق نوري كلاً على حدة وكان جواب الامام الخميني اني لا اخون الامة وانا لا افرض رأياً على مجلس الشورى ^(٣٤) .

نشط الجناح اليمني للوقوف بوجه سياسات مير حسين موسوي ، وقدم (١٣٥) نائب عريضة للإمام الخميني بعنوان حفظ نظام الجمهورية الاسلامية حملها اية الله علي اكبر محتشمي رافقه معظم الموقعين في العريضة واقترحوا ان يكون مهدي كني ^(٣٥) رئيساً للوزراء بدلاً من موسوي ^(٣٦) ، فأجاب الامام الخميني برسالة الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى يشكر فيها اعضاء المجلس ويشهد لموسوي بالوفاء والتدين ونفعه للدولة الاسلامية ، وأما قضية صلاح او عدم صلاح الاشخاص فهذه مهمة تقع على عاتق رئيس الجمهورية واطرفاء مجلس الشورى ^(٣٧) .

وبعد ان أحال الامام موضوع اعفاء موسوي الى رئيس الجمهورية واطرفاء مجلس الشورى ، اخذ الجناح اليساري يغير من لهجته السابقة وتتصلوا عن آرائهم السابقة ، واصبح صوتهم يمثل الاقلية داخل مجلس الشورى حيث صرح كبار الشخصيات بقولهم ليس لنا رأي بعد قول الامام ^(٣٨) وهو ما مثل هيمنة للجناح اليمني وادراك اليسار ان مجلس الشورى ورياسة الجمهورية لا تضمن لموسوي البقاء في السلطة الا اذا غير من لهجته ومشاريعه والانسياق لواقع الحال.

أدى رئيس الوزراء القسم في ١٠ تشرين الثاني ١٩٨٦، تم تحليف رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية وبعدها قرأ رئيس الجمهورية كتاب تكليف موسوي بتشكيل الحكومة كرئيس للوزراء (٣٩) ، وبعد القسم سلم رئيس الجمهورية كتاب التكليف بتشكيل الحكومة عملاً بالقسم الذي أقسمه ، إذ صوت ١٦٢ نائب بالموافقة و٧٣ نائب بالمخالفة ، وأمتناع ٢٦ نائباً عن التصويت(٤٠) .

وصرح اعضاء اليمين ان ٩٩ صوتاً بين رافض وممتنع دليل على ان موسوي لا يملك الاغلبية المطلقة في المجلس ولكن بالنتيجة وحسب قوانين المجلس الداخلية تم اعتماد موسوي رئيساً للوزراء بعد عام من تكليفه (٤١) .

ومع زيادة حدة الخلاف صادق رئيس الجمهورية على حكومة موسوي وقدمها الى المجلس بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٦ باثنان وعشرون وزيراً حازوا على ثقة المجلس باستثناء وزراء المعارف والاقتصاد والمالية لم ينالوا ثقة المجلس (٤٢) .

وكان تعليق موسوي لاختيار وزراءه هو حاجة البلاد الى برامج جديدة تلائم الوضع الحقيقي للناس وتحقق العدالة الاجتماعية والتوزيع الصحيح سيما الطبقات المستضعفة من خلال التوسع في العائدات والموارد الاقتصادية، وعدم الاعتماد على عائدات النفط والانفتاح على الاستثمار الذي يقع بنفع الجميع .

الخاتمة :

توصلت الدراسة الى الاستنتاجات والمخرجات الآتية :

أولاً : اتضح أن هناك حزب واحد مسيطر على الساحة السياسية بعد صراع طويل منذ الثورة حتى بداية الدورة الثانية لمجلس الشورى الإسلامي وهو الحزب الجمهوري الإسلامي .

ثانياً : ظهرت عدة مشاكل على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأدت بدورها الى قيام جناحين يميني ويساري ومعارض .

ثالثاً : اعتمد الجناح اليساري على تعزيز البنية الاقتصادية في مواجهة المستجدات التي تواجه الدولة في ظل ظروف الحرب الدائرة مع العراق .

رابعاً : استطاع الجناح اليساري كسب ثقة الطلبة الجامعيين وقطاع كبير من تجار البازار .

خامساً : كان الصراع عنيفاً أدى الى عدم السماح لموسوي بالانفراد بالسياسات الاقتصادية للدولة واستطاع الجناح اليميني ان يضبط ايقاع موسوي وتعريفه حجم رئيس الوزراء وان هناك سلطات لا يمكن تجاوزها كالمؤسسة التشريعية (مجلس الشورى الإسلامي) ورئاسة الجمهورية.

سادساً : الاثر الكبير لولاية الفقيه وعدالتها في توزيع المهام حسب الدستور من خلال احالة الشكاوى والاعتراضات من قبله إلى مراجعها الدستورية وبقاء موسوي في السلطة الى رئيس الجمهوري ومجلس الشورى الإسلامي .

سابعاً : كسب موسوي ثقة الامام الخميني ومجلس الرئاسة وبذلك ضمن البقاء في الرئاسة .

المصادر والهوامش

- ١) ر.ك مع يدرام سهراب لو ، تولد جب وراست ، مجلة نسيم بيداري ، خرداد ، ١٣٩٠ ، ص١٧
ص٤٧ .
- ٢) فاطمة نظری كهره ، بنی صدر از ظهور تا سقوط ، مركز اسناد انقلاب اسلامی ، تهران ،
١٣٩١ ، ص١٩٤ ؛ بيدرام سهراب لو ، بیشین ص٤٥ ص٤٧ .
- ٣) حمید رضا اخوان مفرد ، بررسی علل وزمنیه های اختلاف دو جناح از رحلت حضرت امام
(ره) (١٥/٣/١٣٦٨) تا انتخابات مجلس خبر کان دوم (١٤/٧/١٣٦٩) بایان نامه کارشناس ارشد
علوم سیاسی ، دانشکده حقوق وعلوم سیاسی ، دانشکاه تهران ، ١٣٧٠ ، ص١٠-١٢ .
- ٤) بهرام سهراب لو ، مجلة نسیم بیدرای ، بشین ، ص٤٦-٤٧ .
- ٥) هاشمی رفسنجانی ، کارنامه وخاطرات سال ١٣٦٣ ، به سوی رسنوش (به اهتمام اسلامی
١٣٨٦ ، جاب چهارم ، ص١٥-١٦ .
- ٦) اکبر هاشمی رفسنجای ، بیشین ، ص١٦ .
- ٧) موسی خوئینیها : موسوی خوئینیها سید محمد ، من موالید قزوین ١٩٣١ ، درس العلوم الدینیة
فی مدینة قم ، واکب الثورة منذ بدايتها والتحق بالإمام الخميني في النجف ثم عاد الى ايران ثم سافر
الى باريس خلف الامام الخميني شغل مناصب مهمة وعديدة ، فقد عينه الامام الخميني مسؤولاً عن
منح الاهلية لمرشحي رئاسة الجمهورية في الدورة الاولى وهو عضو مجلس خبراء الدستور في الدورة
الاولی عن محافظة زنجان وعضو مجلس الشورى عن طهران في الدورة الاولى ونائب رئيس المجلس
النيابي ، كما شغل منصب عضو مجلس ادارة الاضاعة والتلفزيون وامير الحجاج الايرانيين وعضو
مجلس تشخيص مصلحة النظام ، كما كان احد مؤيدي مير حسين موسوي ويعتبر احد منظري
الخط الاصلاحی . احمد فاضل السعدي ونعمة خوش حالي ، موسوعة اعلام الثورة الاسلامية في
ايران ١٩٦٣-٢٠١٣ ، ط١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، د.ت ، ص ص ٣٠٩-٣١٠ .
- ٨) روزنامه كيهان ، ١٦ فروردین ١٣٦٧ ، ص١١ .
- ٩) عبد الامير عبد الحسن هاشم ، المؤسسة التشريعية في ايران دراسة في الهيكل الاداري
والمسؤوليات التخصصية ١٩٧٩ - ١٩٨٨ م ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية التربية ، ابن رشد
للعولم الانسانية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٠ م ، ص٢١٣ .
- ١٠) غلامرضا خواجه سروري ، رقابت سياسی ونبات سياسی در جمهوری اسلامی ايران ، مركز
اسناد انقلاب اسلامی ، ص٣١٦ .

- ١١) اكبر هاشمي رفسنجاني ، بيشين ، ص ١٦ .
- ١٢) كفتكو باسید هادی خامنه ای ، پارلمان فراموش شده ، مهرنامه ، آذر ، ١٣٩٠ ، سال دوم ، شماره ١٧ ، ص ١١٣ .
- ١٣) عبد الله حاسبي ، تشكيل فراکیر ، تهران ، دفتر تدوين وبزوهش انقلاب اسلامي ، دانشکاه زُاد اسلامي ، ١٣٨٩ ، ص ٢٠٧ .
- ١٤) كفتكو بامهدى كروبي ، خبر كذارى مهر ، ١٣٨٦/١١/٩ .
- ١٥) روزنامه ی جمهوری اسلامی ، ١٣٦٣/١٢/١٠ ، شماره ١٣٨ ، سال بنجم ، ص ١٢ .
- ١٦) حسين علي منتظري : مواليد عام ١٩٢٢م، من اسرة علمية فلاحية تلقى تعليمه الديني في اصفهان ثم قم ، اشترك في المعارك ضد نظام الشاه ، وقضى ١٥ عاماً بين السجون والمنفى على يد السافاك ثم اصبح نائب الولي الفقيه ، توفي في ١٩ كانون الاول ٢٠٠٩م ، احمد فليح حسن ، ايران في عهد الامام الخميني دراسة في السياسة الداخلية (٢٥ شباط ١٩٨٠ - ٢٢ حزيران ١٩٨١)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠١٥م ، ص ٢٣ .
- ١٧) روزنامه جمهوری اسلامی ، ٦٣/١٢/١٨ ، شماره ١٣٨٧ ، سال بنجم ، ص ١٦ .
- ١٨) الحزب الجمهوري : كيان سياسي سعى قادة الثورة لتأسيسه من أجل التحول من عمل المعارضة إلى العمل السياسي في قيادة البلاد بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران ، وتم تأسيسه في شباط ١٩٧٩م ، وتم اختيار محمد حسين بهشتي كأول امين عام للحزب ، وتضمن البرنامج السياسي وأهدافه إلى اربع واربعون مادة أكدت في مجموعها البعد العقائدي والاسلام السياسي . فاطمة الحمادي، التيارات السياسية في ايران ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ٢٠١٢م ، ص ٤٣-٤٤ .
- ١٩) مجلس صيانة الدستور : هيئة مهمتها التقييم والاشراف على كل الانتخابات التي تقام في الجمهورية الإسلامية في ايران كانتخابات رئاسة الجمهورية وانتخابات خبراء القيادة وغيرها من المؤسسات ، ويتكون من (١٢) عضواً ستة منهم قضاة فقهاء عدول وستة منهم حقوقيين في مختلف الاختصاصات القانونية ويرشح القضاة مكتب الولي الفقيه ويرشح الحقوقيين رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي ، كما حررت المادة (٩٢) من الدستور الايراني مدة عمل المجلس بستة سنوات ويتم تغيير ستة اعضاء بعد مرور ثلاث سنوات على تشكيل المجلس بطريقة القرعة . عبد الامير عبد الحسن هاشم ، المصدر السابق، ص ٧٥-٩٢ .
- ٢٠) بيدرام سهراب لو ، مجلة نسيم بيدارى ، بيشين ، ص ٤٦-٤٧ .
- ٢١) روزنامه اطلاعات ، ١٣٦٣/٢/٦ .

- ٢٢) محمد كرد زاده كرمانى ، دفتر مطالعات سياسى وبين ملل ، ١٣٨٠ ، ص ٨٤ ؛ عباس اقايبى جبر هنده ، دومين دوره مجلس شورى اسلامى ، تهران ، مركز اسناد انقلاب اسلامى ، ١٣٧٨ ، ص ٤٢-٤٣ .
- ٢٣) ر.ك بيدرام سهراب لو ، بيشين ؛ ر.ك ارشيو مركز اسناد انقلاب اسلامى ، خاطرات حجت الاسلام ناصرى .
- ٢٤) علي بى ژه فر ، كابينه دوم مير حسين موسوي، مركز اسناد انقلاب اسلامى ، ١٣٨٨ ، ص ٤٦ .
- ٢٥) اكبر هاشمى رفسنجاني ، بيشين ، ص ١٧٦ .
- ٢٦) مشروح مذاكرات مجلس شورى اسلامى دوره دوم ، جلسة ٢٣ ، ١٤/٥/١٣٦٣ .
- ٢٧) اكبر هاشمى رفسنجاني ، بيشين ، ص ١٩٩ .
- ٢٨) همان ، ص ١٨ .
- ٢٩) علي الخامنئي : رجل دين وسياسي ويمثل المرشد للثورة الإسلامية بعد وفاة الإمام الخميني من مواليد مدينة مشهد عام ١٩٣٩ ، دخل العلوم الدينية في العام الرابع من عمره حيث تعلم القرآن ثم دخل مدرسة نواب لدراسة آداب اللغة العربية والمنطق والفقه والأصول والفلسفة على يد أشهر المدرسين في مدينة مشهد ، اعتقل عدة مرات ، ثم عمل قبيل انتصار الثورة في المجلس الثوري ١٩٧٩م ، وكان عضواً مؤسساً في الحزب الجمهوري الإسلامي ، ثم انتخب رئيساً للجمهورية في عام ١٩٨١-١٩٨٩م ، وتم اختياره من قبل مجلس خبراء القيادة ليتولى منصب الولي الفقيه بعد وفاة الامام الخميني عام ١٩٨٩م ومازال مستمراً في هذا المنصب إلى الآن . للمزيد ينظر : أحمد حسين يعقوب ، فكر الامام الخامنئي في القضايا السياسية والاجتماعية ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- ٣٠) اكبر هاشمى رفسنجاني ، كارنامه وخاطرات سال ١٣٦٤ ، اميدو دلو بسى (به اهتمام وسالار لاهوتي)، تهران ، دفتر نشر معارف انقلاب ، ١٣٨٧ ، ص ٢٠ .
- ٣١) عباس شادلو ، تكثير كرايى در جريان اسلامى ، تهران ، وزرا ، ص ٤٥-٤٦ .
- ٣٢) كيهان ، ١٤/٧/١٣٦٤ × كيهان ، ١٦ ، ٧/١٣٦٤ .
- ٣٣) خاطرات حجت الاسلام والمسلمين ناطق نوري ، بيشين ، ص ٧٣ .
- ٣٤) همان ، ص ٧٣-٧٤ ؛ كيهان ، ٩/١١/١٣٧٩ .
- ٣٥) مهديوي كني : رجل دين وسياسي، من مواليد مدينة كني غرب طهران في ١٦ آب ١٩٣١ م، تولى رئاسة مجلس خبراء القيادة من ٨ مارس ٢٠١١م الى وفاته ٢٠١٤م ، من ابرز طلاب الامام الخميني والامين العام لرابطة علماء الدين المناضلين ورئيس جامعة الامام الصادق ، وبعد انتصار

- الثورة اصبح احد الخمسة المؤسسين لمجلس قيادة الثورة ووزيراً للداخلية في حكومة رجائي وباهر ، ورئيس وزراء بالوكالة بعد اغتيال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء رجائي وباهر ، توفي بنوبة قلبية في الرابع من حزيران ٢٠١٤م . عبد الامير عبد الحسن هاشم ، المصدر السابق، ص ١٦٠ .
- ٣٦) علي اكبر محتشمي بور ، جند صدایی در جامعه روحانیت ، تهران ، خانه اندیشه جوان ، ١٣٧٩، ص ٣٦-٣٧ .
- ٣٧) روزنامه كيهان ، ١٣٦٤/٧/٧ .
- ٣٨) روزنامه كيهان ، ١٣٦٤/٧/١٤ .
- ٣٩) مشروح مذاكرات مجلس ، جلسة ١٨٧ ، ١٣٦٤/٧/١٨ ، روزنامه كيهان ، ١٣٦٤/٧/٢٠ .
- ٤٠) مشروح مذاكرات ، جلسة ١٧٩ ، ١٣٦٤/٧/٢١ .
- ٤١) ارشيو مؤسسة تنظيم ونشر آثار امام خميني ، مصاحبة با آيت الله بيات ، ١٣٧٧/١/١ .
- ٤٢) مشروح مذاكرات مجلس ، جلسة ١٨٤ ، ١٣٦٤/٨/٢ .

Footnotes and references

- Mir-Hossein Mousavi: born in the city of Khameneh in East Azerbaijan Province, north-western Iran, 1942. He graduated from the Department of Architecture at the University of Tehran in 1970. He joined the Republican Party and, after the victory of the revolution, was appointed editor-in-chief of the *Jomhuri-ye Eslami* newspaper. He then became Minister of Foreign Affairs in the government of Rajai. After the bombing of the presidential building and the death of the President and Prime Minister Muhammad Javad Bahonar, Mousavi was selected as Prime Minister. He also assumed the position of Vice President in 1989 during the presidency of Mohammad Khatami. He lost the 2009 presidential elections to his rival Ahmadinejad and resorted to appeals and protests. Ithar Abd al-Husayn Ni'mah al-'Isaawi, *Muhammad 'Ali Rajai wa dawruh al-siyasi fi Iran 1933–1981*, unpublished MA thesis, Al-Mustansiriyah University, College of Education, 2023, p. 117.
- R.K. with Yadram Sohrablu, "Tawallud Jab wa Rast", *Nasim Bidari Journal*, Khordad 1390, pp. 17, 47.
- Fatemeh Nazari Kahr, *Banisadr az zuhur ta suqut*, Markaz Asnad al-Thawrah al-Islamiyyah, Tehran, 1391, p. 194; Bidram Sohrablu, *ibid.*, pp. 45–47.

- Hamid Reza Akhavan Mofrad, *Barrasi 'ilal wa zaminiyyat ikhtilaf do jenaah az rahlat Hazrat Imam (r) (15/3/1368) ta intikhabat Majlis Khabargan dovvom (14/7/1369)*, MA thesis in Political Science, Faculty of Law and Political Science, University of Tehran, 1370, pp. 10–12.
 - Bahram Sohrablu, *Nasim Bidari Journal*, *ibid.*, pp. 46–47.
 - Akbar Hashemi Rafsanjani, *Karnamah wa khatirat sal 1363: be sui sarnevesht*, 4th ed., 1386, pp. 15–16.
 - Akbar Hashemi Rafsanjani, *ibid.*, p. 16.
 - Musa Khwainiha (Mousavi Khoeiniha): Sayyid Muhammad Mousavi Khoeiniha, born in Qazvin 1931. He studied religious sciences in Qom and joined the revolution from its beginning, later accompanying Imam Khomeini in Najaf, then returning to Iran and later moving to Paris. He held several important positions, including being appointed by Imam Khomeini to oversee eligibility of presidential candidates in the first term. He was a member of the Constitutional Experts Assembly (first term) representing Zanjan, a member of parliament representing Tehran in the first term, and deputy speaker of parliament. He also served on the board of directors of Radio and Television, Amir al-Hajj of Iran, and a member of the Expediency Discernment Council. He was one of the supporters of Mir-Hosseini Mousavi and is considered one of the theorists of the reformist current.
- Ahmad Fadel al-Saadi and Nagham Khushhali, *Mawsu'at al-thawrah al-Islamiyyah fi Iran 1963–2013*, 1st ed., Iraq Center for Studies, Baghdad, n.d., pp. 309–310.
- *Ruznama-ye Kayhan*, 16 Farvardin 1367, p. 11.
 - Abd al-Amir Abd al-Hassan Hashim, *al-mu'assasah al-tashri'iyyah fi Iran: dirasah fi al-haykal al-idari wa al-mas'uliyat al-takhasusiyah 1979–1988*, PhD dissertation, College of Education (Ibn Rushd), University of Baghdad, 2020, p. 213.
 - Gholamreza Khaje Sarvari, *Raqabat siyasi wa natbat siyasi dar Jomhuri-ye Eslami Iran*, Markaz Asnad al-Thawrah al-Islamiyyah, p. 316.
 - Akbar Hashemi Rafsanjani, *ibid.*, p. 16.
 - Interview with Sayyid Hadi Khamenei, *Parliament Forgotten*, Mehrnameh, Azar 1390, year 2, no. 17, p. 113.
 - Abdullah Hasabi, *Tashkil faragir*, Tehran, Office of Documentation and Research of the Islamic Revolution, Islamic Azad University, 1389, p. 207.
 - Interview with Mehdi Karroubi, Mehr News Agency, 9/11/1386.
 - *Ruznama-ye Jomhuri-ye Eslami*, 10/12/1363, no. 138, year 5, p. 12.

- Hossein Ali Montazeri: born 1922, from a scholarly farming family. He studied in Isfahan and Qom, participated in struggles against the Shah's regime, and spent 15 years in prison and exile under SAVAK. He later became deputy of the Supreme Leader. He passed away on 19 December 2009.

Ahmad Faleh Hasan, *Iran fi 'ahd al-Imam al-Khomeini: dirasah fi al-siyasah al-dakhiliyyah (25 Feb 1980 – 22 June 1981)*, MA thesis, College of Education, University of Babylon, 2015, p. 23.

- *Ruznama-ye Jomhuri-ye Eslami*, 18/12/1363, no. 1387, year 5, p. 16.

- Islamic Republican Party: a political organization established in February 1979 after the Islamic Revolution to transition from opposition to governance. Muhammad Hossein Beheshti was appointed its first secretary-general. Its political program consisted of 44 articles emphasizing ideological and political Islam.

- Fatima al-Hamadi, *al-Tayyarat al-siyasiyyah fi Iran*, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2012, pp. 43–44.

- Guardian Council: a body responsible for supervising elections in the Islamic Republic of Iran, including presidential and Assembly of Experts elections. It consists of 12 members (six jurist-theologians and six legal experts). Members are appointed through the Supreme Leader and the judiciary, and approved by parliament. Their term is six years, with half renewed every three years by lottery. Abd al-Amir Abd al-Hassan Hashim, *ibid.*, pp. 75–92.

- Bidram Sohrablu, *Nasim Bidari Journal*, *ibid.*, pp. 46–47.

- *Ruznama-ye Ettelaat*, 6/2/1363.

- Mohammad Kordzadeh Kermani, *Daftar motala'at siyasi wa beyn al-milal*, 1380, p. 84; Abbas Aqaei Jabreh Hende, *Dovomin dore-ye Majles-e Shura-ye Eslami*, Tehran, Markaz Asnad al-Thawrah al-Islamiyyah, 1378, pp. 42–43.

- R.K. Bidram Sohrablu, *ibid.*; Archive of the Center for Islamic Revolution Documents, memoirs of Hojjat al-Islam Nasiri.

- Ali Bi Zafar, *Kabine-ye dovvom-e Mir-Hosseini Mousavi*, Center for Islamic Revolution Documents, 1388, p. 46.

- Akbar Hashemi Rafsanjani, *ibid.*, p. 176.

- *Mashruh-e mozakerat-e Majles Shura-ye Eslami*, 2nd term, session 23, 14/5/1363.

- Akbar Hashemi Rafsanjani, *ibid.*, p. 199.

- *ibid.*, p. 18.

- Ali Khamenei: cleric and politician, Supreme Leader of the Islamic Revolution after Imam Khomeini. Born in Mashhad in 1939, he studied

religious sciences, participated in revolutionary activities, was imprisoned several times, became a founding member of the Islamic Republican Party, served as President (1981–1989), and was appointed Supreme Leader in 1989. He remains in office.

- For more see: Ahmad Hossein Ya'qub, *Fikr al-Imam al-Khamenei fi al-qadaya al-siyasiyyah wa al-ijtima'iyah*, Beirut, 2001.
- Akbar Hashemi Rafsanjani, *Karnamah wa khatirat sal 1364*, Tehran, 1387, p. 20.
- Abbas Shadlu, *Takathur gerayi dar jaryan-e Islami*, Tehran, pp. 45–46.
- *Kayhan*, 14/7/1364; *Kayhan*, 16/7/1364.
- Memoirs of Hojjat al-Islam Natiq Nouri, *ibid.*, pp. 73–74.
- *ibid.*, pp. 73–74; *Kayhan*, 9/11/1379.
- Mehdi Karrubi: cleric and politician, born 16 August 1931 in Keneh, west of Tehran. He served as Speaker of the Assembly of Experts (2011–2014). He was one of Imam Khomeini's prominent students, Secretary-General of the Association of Militant Clerics, President of Imam Sadiq University, and held several governmental positions including Minister of Interior. He died in 2014.
- Abd al-Amir Abd al-Hassan Hashim, *ibid.*, p. 160.
- Ali-Akbar Mohtashami Pour, *Jond-e sada'i dar Jame'at-e Ruhaniyat*, Tehran, 1379, pp. 36–37.
- *Kayhan*, 7/7/1364.
- *Kayhan*, 14/7/1364.
- *Mashruh-e mozakerat-e Majles*, session 187, 18/7/1364; *Kayhan*, 20/7/1364.
- *Mashruh-e mozakerat*, session 179, 21/7/1364.
- Archive of the Institute for Compilation and Publication of Imam Khomeini's Works, interview with Ayatollah Bayat, 1/1/1377.
- *Mashruh-e mozakerat-e Majles*, session 184, 2/8/1364.